

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م
المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

أولاً الجمعية العامة العادية:

عقدت الجمعية العامة العادية اجتماعها رقم (45) في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م عبر تقنية الإتصال بالفيديو، وذلك تنفيذاً للإجراءات الوقائية التي تطبقها الجهات الرسمية المختصة بمكافحة إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) والمتعلقة بتجنب التجمعات الكبيرة.

النصاب القانوني: مثل الحضور أصالة ووكالة عدد 933,452,248 سهماً وذلك يعادل نسبة 87.73% من عدد الأسهم بما يتعدى النسبة القانونية المطلوبة لعقد الجمعية العامة العادية وهي 50%

حضر الاجتماع من قبل الجهات الرقابية ومسجلي الأسهم والمدقق الخارجي:

السيدة / أمينة المسقطي	مصرف البحرين المركزي – إدارة الرقابة المصرفية الإسلامية **
الآنسة / ريم المنديل	مصرف البحرين المركزي – إدارة الرقابة المصرفية الإسلامية **
السيدة / علياء عمران	مصرف البحرين المركزي – إدارة مراقبة الأسواق المالية **
الآنسة / مريم خالد الجوبان	وزارة الصناعة والتجارة والسياحة **
السيد / عبدالله العابدين	شركة البحرين للمقاصة (مسجلو الأسهم) **
السيد / حسن ثامر	شركة بورصة البحرين
السيد / جمال فخرو	شريك (KPMG) **
السيد / سلمان المنجلي	مدقق الحسابات الخارجي (KPMG) **

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م
المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

السيد / برفن مانيك	مدقق الحسابات الخارجي (KPMG) **
--------------------	---------------------------------

وحضر الاجتماع من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك:

الدكتور/ عصام عبدالله فخرو	رئيس مجلس الإدارة ورئيس اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية *
السيد/ خالد يوسف عبدالرحمن	نائب رئيس مجلس الإدارة *
السيد / جان كريستوف دوران	نائب رئيس مجلس الإدارة *
السيد / محمد عبدالله نور الدين	عضو مجلس الإدارة **
السيد / خالد عبدالعزيز الجاسم	عضو مجلس الإدارة **
السيد / مروان خالد طبارة	عضو مجلس الإدارة **
السيد / محمد عبدالله الجلاهمة	عضو مجلس الإدارة **
السيد/ ياسر عبدالجليل الشريفي	عضو مجلس الإدارة **
السيدة / دانة عبدالله بوحجي	عضو مجلس الإدارة **
السيد / عيسى حسن مسيح	عضو مجلس الإدارة **
السيد/ حسان أمين جرار	الرئيس التنفيذي *
السيد/ أمير عبدالغني ديري	المدير التنفيذي - قسم الرقابة المالية **
السيد/ صلاح ياسين محمد	المستشار القانوني **
السيدة/ ندى اسحاق عبد الكريم	سكرتير مجلس الإدارة *

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م
المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

كما حضر الاجتماع من هيئة الرقابة الشرعية للبنك:

الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود رئيس هيئة الرقابة الشرعية *

ملاحظة:
*حضور شخصي
**حضور إقتراضي

استهل السيد الرئيس (الدكتور/ عصام عبدالله فخرو) الاجتماع بالتأكيد على إكمال النصاب القانوني بناءً على تأكيد شركة البحرين للمقاصة (مسجلو الأسهم) حيث بلغت نسبة الحضور أصالة ووكالة 87.73% من عدد الأسهم وعليه فقد أعلن سعادته عن بدء الاجتماع متقدماً بالشكر الجزيل للمساهمين على الحضور ومرحباً ب ممثلي الجهات الرسمية وجميع الحضور شاكرًا لهم تفاعلهم الداعم للبنك.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس، الدكتور/ عصام عبدالله فخرو، جدول الأعمال للمناقشة. وتمت المداولات في بنود الاجتماع على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. الموافقة على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية رقم (44) المنعقد بتاريخ 19 أبريل 2020م.

أكد السيد الرئيس بأن الاجتماع قد عُقد بعد تسجيل النصاب القانوني والذي بلغ فيه نسبة الحضور 87.73% بعد الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة والسياحة. وقد تم نشر محضر الاجتماع في موقع بورصة البحرين و موقع بنك البحرين الإسلامي ، داعياً المساهمين للموافقة على المحضر.

أبدى السيد/علي جعفر طريف إعتراضه من عدم إدراج الأسئلة التي قام بطرحها في الاجتماع السابق على هيئة ملحق مع محضر الجمعية العمومية كما تم التأكيد له من قبل سكرتير مجلس الإدارة، مبدئياً إستيائه من عدم الرد على أسئلته أو إدراجها في المحضر كما وُعد ، أسوةً ببعض المؤسسات التي استجابت لطلبه.

وجاء رد السيدة / ندى إسحاق (سكرتير مجلس الإدارة) بأن إعتراض السيد المساهم في غير محله ، حيث إنه تم الرد المسبق على جميع الأسئلة التي وردت من قبل السيد علي طريف قبل الاجتماع عبر البريد الإلكتروني وذلك حسب الاتفاق المسبق معه،

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

بالإضافة إلى أنه قد تم إدراج الأسئلة و رد الإدارة على الأسئلة التي تم تداولها أثناء الاجتماع في محضر الاجتماع، مؤكدة بأن المساهم قد أعطي الوقت الكافي من قبل السيد الرئيس وتم الرد على كافة أسئلته قبل وأثناء الاجتماع ، بالإضافة إلى ذلك تمت الإشارة إلى الاستفسارات التي وردت من قبل المساهم في محضر الاجتماع وقد تضمن المحضر ملاحظة تفيد بأن من يرغب في الحصول على نسخة من مذكرة ملاحظات و إستفسارات المساهم و رد الإدارة عليها مراجعة سكرتير مجلس الإدارة ، مؤكدة بأن لدى كل شركة نهجها الخاص بتدوين محاضر إجتماعاتها بالطرق التي تراها مناسبة في حدود متطلبات القانون، مع إحترامنا وتقديرنا للجميع.

كما أكد السيد الرئيس بأنه قد تم الرد على الأسئلة التي رُفعت من قبل السيد المساهم و تمت دعوته للجلوس مع الإدارة التنفيذية في حال رغبته، مؤكداً بأن الباب مفتوح للنقاش مع الجميع. ولكن رغبةً منا للحفاظ على آلية سير الاجتماع ووقت السادة المساهمين وبسبب طول وكثافة الأسئلة التي يطرحها السيد المساهم ، فقد قمنا بالرد مسبقاً على جميع الاستفسارات من خلال سكرتير مجلس الإدارة ومن ثم الرد على الأسئلة التي تم طرحها أثناء الاجتماع .

من ثم جاءت مداخلة من السيد/ رياض يوسف (ممثل بنك البحرين الوطني) بإقتراح تدوين ملاحظات السيد/ علي ومن ثم المضي في بنود الاجتماع ، نظراً لإرتباطات السادة المساهمين بإجتماعات أخرى حفاظاً على الوقت وبسبب كثرة أسئلة المساهم/ علي. وبناءً عليه، طلب السيد الرئيس من سكرتير المجلس تدوين ملاحظات المساهم حول هذا البند .

بما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى، فقد تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (44) لعام 2019م والمنعقد في يوم الخميس 19 أبريل 2020م الموافق 25 شعبان 1441هـ.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة المتعلق بأنشطة البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020م والموافقة عليه.

قبل أن يبدأ السيد الرئيس بقراءة تقرير مجلس الإدارة، تداخل المساهم / علي طريف محاولاً إبداء بعض الملاحظات فطلب منه الرئيس إتزام الهدوء وعدم مقاطعة الرئيس حتى يتسنى له قراءة التقرير.

استعرض الدكتور/ عصام عبدالله فخرو تقرير مجلس الإدارة السنوي والبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2020م قائلاً : " بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقدم إليكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين الإسلامي لعام 2020م. فرضت علينا جائحة الكورونا كوفيد-19 تحديات غير مسبوقه في عام 2020. وعلى الرغم من

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

ذلك، فقد تمكن البنك من مواجهة هذه التحديات بالتركيز على كيفية تبسيط المعاملات المصرفية وتقديم خدمات مصرفية رقمية والتي أثبتت أنها ضرورية في ظل هذه الجائحة. بالإضافة إلى ذلك، استطاع البنك الحفاظ على وضع مالي مستقر والاستفادة من بيئة معدلات الفائدة المنخفضة بالإضافة إلى تنويع الودائع والتركيز على الحسابات الجارية وحسابات التوفير بشكل أكبر، مما أدى إلى خفض تكلفة التمويل بنسبة 17٪.

كما اتخذ البنك وبشكل فوري خطوات متقدمة للاستفادة من عملية استحواذ بنك البحرين الوطني على الأسهم الإضافية من بنك البحرين الإسلامي والتي تعادل نسبة 49.75٪ من مجموع الأسهم. وعلى وجه الخصوص، قام البنك بتحويل بعض الأصول غير المؤدرة إلى بنك البحرين الوطني وتسريع عملية شطب الأصول المنخفضة القيمة. ووفقاً لذلك، فقد أصبحت محفظة تمويل البنك أكثر قوة مما كانت عليه، مما أدى إلى انخفاض معدل التمويلات المتعثرة بنسبة 7٪ في 31 ديسمبر 2020م مقارنة بنسبة 16٪ في 31 ديسمبر 2019م. وقد أدت هذه الخطوة إلى إبراز جودة الأداء المالي الحقيقي للبنك.

هذا ولاتزال سياسات إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة والامتثال التي يتبناها البنك حذرة وحكيمة، وتخضع للدراسة والتطوير باستمرار من أجل مواكبة اللوائح التنظيمية وتعزيز القدرة على التعامل مع المخاطر الخارجية.

وأضاف الدكتور/ عصام عبدالله فخرو إن جائحة كورونا كوفيد-19 كانت بمثابة تذكير واضح وصريح بأن نجاح البنك مرتبط مباشرة بالوضع الصحي العام وسلامة المجتمع وانتعاش اقتصاده، آخذين بعين الاعتبار زيادة تركيزنا على المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة الأوسع نطاقاً والفرص المتاحة للبنك، هذا بالإضافة إلى توفير التدريب المتخصص لمجلس إدارة البنك في مجال البيئة والحوكمة والاستدامة.

اختتم الدكتور/ عصام عبدالله فخرو تقرير مجلس الإدارة بالقول أنه أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وجميع مساهمي البنك، يقدم بخالص الامتنان والتقدير إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على قيادتهم الرشيدة، ودعمهم المتواصل لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية. كما توجه بالشكر والتقدير إلى جميع الوزارات والهيئات الحكومية وعلى وجه الخصوص مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على توجيهاتهم السديدة وتعاونهم ودعمهم المستمر، خاصة في ظل الظروف غير المسبوقة لهذا العام. كما ذكر إن أعضاء مجلس الإدارة ينتهزون هذه الفرصة للتعبير عن خالص تقديرهم لهيئة الرقابة الشرعية في البنك لإرشاداتهم القيمة.

كما عبر عن خالص تقديره إلى فريق إدارة بنك البحرين الإسلامي وجميع العاملين فيه على إخلاصهم في العمل ومستواهم المهني الرفيع ومرونتهم في العمل في ظل هذه الظروف الصعبة، وعبر عن شكره إلى زبائن البنك الكرام وشركاء العمل

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

على ولائهم وتشجيعهم المستمر، وثقتهم العالية في بنك البحرين الإسلامي، ونقل لهم تطلع الإدارة لاستمرار العمل معهم لتحقيق نتائج أفضل في الفترة القادمة."

أثار المساهم / علي طريف بعض الإستفسارات حول هذا البند تتمثل في الآتي:

1. فيما يتعلق بنسبة المعدلات المنخفضة التي أتت لمصلحة البنك، استفسر السيد المساهم قائلاً بأن المعدلات المنخفضة عادةً ما تكون مضرّة لجميع المصارف، فكيف لها أن تكون في مصلحة البنك. وقد قام السيد/ أمير عبدالغني (مدير تنفيذي – الرقابة المالية) بالرد قائلاً بأن إنخفاض الأرباح تؤثر عادةً على البنوك بشكل سلبي، ولكن يختلف الوضع مع البنوك الإسلامية بسبب هيكله الميزانية العمومية حيث تكون الأصول ثابتة والديون عائمة، مما يصب في مصلحة البنوك الإسلامية في حال إنخفاض نسبة المعدلات.
2. إستفسر عن طبيعة الأصول غير المدرة التي تم بيعها لبنك البحرين الوطني وحجمها. ورد السيد/ أمير بأن مجموع الأصول المحوّلة إلى بنك البحرين الوطني بلغت حوالي 43 مليون دينار بحريني من الأصول، منها حوالي 38 مليون دينار معاملات إسلامية، مؤكداً بأن إستلام هذا المبلغ النقدي كان من أحد أسباب تحسن تكلفة التمويل.
3. في اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد العام الماضي، تم التطرق إلى عقد مؤتمر المحللين ربع السنوي وإعطاء معلومات أكثر و تسجيل المؤتمر ليتم تداوله عبر منصة بورصة البحرين والذي وعد السيد الرئيس التنفيذي بعقده إلا إنه لم يلتزم بالوعد. جاء رد الرئيس التنفيذي السيد/ حسان أمين جرار بأن الجواب بسيط ألا وهو الجائحة التي تعرضت لها شتى بلدان العالم أجمع، حيث كان من الصعب عقد المؤتمر في ظل تلك الظروف الإستثنائية وعملاً بالإجراءات الاحترازية الموصى بها وعمل ما يقارب من 60% من موظفي البنك من المنزل حفاظاً على سلامتهم وسلامة الزبائن، إلا إن نيتنا لا تزال قائمة لعقد المؤتمر ولكن نظل رهناً للظروف حفاظاً على سلامة الجميع ونجدد الوعد بعقد مثل تلك المؤتمرات في حال تحسنت الظروف خلال العام 2021م بإذن الله. جاء رد المساهم/ علي طريف بأن جواب السيد الرئيس غير مقبول، حيث إن بعض البنوك والمؤسسات قامت بعقد مؤتمراتها عن بُعد وهذا ما كنا نتوقعه من بنك البحرين الإسلامي بل كنا نتمنى أن يكون في صدارة من يعقدون مثل هذه المؤتمرات. رد السيد/ الرئيس التنفيذي مؤكداً عقد المؤتمر في عام 2021م في حال تحسن الظروف، منوهاً بأنه أثناء الجائحة كانت إدارة البنك منشغلة بما هو أهم ألا وهو التركيز على الخدمات الرقمية تماشياً مع الظروف الراهنة وذلك للتخفيف على الزبائن والمحافظة على سلامتهم وسلامة موظفي البنك بتقديم خدمات رقمية بديلة تغنيهم عن الحضور الشخصي والإختلاط بموظفي البنك. ومن ثم عرض الرئيس التنفيذي على المساهم زيارته في مكتبه إذا دعت الحاجة حيث أن باباه مفتوح للجميع.
4. ما هي نظرة البنك المستقبلية لإستراتيجية عام 2021 وما بعد ذلك. جاء رد الرئيس التنفيذي السيد/ حسان جرار قائلاً بأن نظرتنا تفانلية لسببين: الأول هو أن العامل الذي كان يفتقده بنك البحرين الإسلامي في السابق ألا وهو قوة الملاة

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

المالية قد تحققت بفضل إستحواذ بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي. والسبب الثاني هو شراء بنك البحرين الوطني للأصول غير المدرة التي كانت متراكمة لمدة 10 سنوات والتي أزاحت الكثير عن كاهل البنك وجعلته أكثر قوة. وعلى الرغم من إن الجائحة لا تزال قائمة ومؤثرة على جميع بنوك البحرين إلا أننا متفائلون جداً بعد استحواذ بنك البحرين الوطني لغالبية أسهم بنك البحرين الإسلامي وبسبب تقدمنا الرقمي بالإضافة إلى رفع رأس مال البنك الذي سوف يتم قريباً.

علق المساهم / علي طريف بأن دخول بنك البحرين الوطني و ضخه مبالغ وشرائه حقوق الملكية لم تغير الكثير لدى البنك. عندها تدخل السيد/ صلاح ياسين (المستشار القانوني) طالباً من المساهم علي طريف عدم إضاعة الوقت في التعقيب على ردود الإدارة لأن ذلك يعتبر جدال ليس هذا مكانه ، ودعاه أن يطلب تسجيل ملاحظاته أو اعتراضاته إن وجدت في المحضر دون الخوض في جدال مع الإدارة وذلك حفاظاً على وقت الجميع. حينها، أمر السيد الرئيس بإنهاء النقاش منوهاً بأن المساهم قد أعطي الوقت الكافي لسرد ملاحظاته وإن كان لديه أسئلة إضافية تفصيلية فنحن نرحب بها بكل سعة صدر، على أن يتم تقديمها بشكل منفصل للنظر فيها من قبل الإدارة التنفيذية وإرفاق الأسئلة والملاحظات ورد الإدارة عليها في ملحق منفصل يرفق بمحضر الاجتماع.

اعترض المساهم مطالباً بحقه في السؤال، وأجابه السيد الرئيس بأنه من حقه السؤال ولكن ليس من حقه السيطرة بالكامل على مجريات الاجتماع وإضاعة وقت الآخرين و تكرار مقاطعة الرئيس ، وطلب منه عدم مقارنة البنك بشركات أخرى حيث لكل مؤسسة نهجها الخاص بها وما يلزمنا هو الإمتثال بالأنظمة والقوانين، منوهاً بوجود جهات رقابية مسئولة عن سير عمل البنوك وعلى إطلاع دائم بما يجري داخلياً بكل مؤسسة ويتم التعامل مع أي تقصير في حينه ونحن على إتصال دائم مع مصرف البحرين المركزي ، مؤكداً على كلام الرئيس التنفيذي بأن أبوابنا مفتوحة للجميع في بنك البحرين الإسلامي.

طلب السيد / علي طريف من الرئيس التنفيذي تقديم إيضاح عن كيفية تحسن الملاءة المالية في سنة 2020. جاء رد الرئيس التنفيذي بأن إصدار صكوك لزيادة رأس المال وضخ بنك البحرين الوطني لمبالغ نقدية ساعدنا في حجم السيولة و تحسين الملاءة المالية.

من ثم أمر السيد الرئيس بالإنتقال إلى البند التالي إن لم توجد ملاحظات أخرى من السادة المساهمين.

نظراً إلى عدم وجود استفسارات أو ملاحظات أخرى من قبل السادة المساهمين أو ممثلي الأجهزة الرسمية، فقد صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31م.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

3. الاستماع إلى تقرير المدققين الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020م.

تلا السيد/ جمال فخرو (شريك كي بي إم جي فخرو) تقرير مدققي الحسابات الخارجيين المستقلين عن البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 م . وحيث أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات من الحضور فقد طلب السيد رئيس الاجتماع الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال.

4. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020م.

استمعت الجمعية العامة العادية إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي عن أعمال الرقابة الشرعية على عمليات البنك وإستثماراته للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31م تنفيذاً للتكليف المناط بها وفقاً للنظام الأساسي والذي تفضل بتلاوته فضيلة الشيخ الدكتور عبد الطيف آل محمود رئيس الهيئة، حيث أكد على التزام البنك في معاملاته خلال السنة المالية المنتهية في 2020/12/31م بأحكام الشريعة الإسلامية و فتاوى و قرارات الهيئة. وعن استحواد بنك البحرين الوطني على غالبية أسهم البنك، قال فضيلة الشيخ بأنه لم تر هيئة الرقابة الشرعية في إستحواد بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي مانعاً شرعياً و أن الهيئة قد وضعت الشروط والضوابط الشرعية للإستحواد والشروط الإدارية التي يجب على البنكين المحافظة عليها باعتبارهما كيانين مستقلين، داعياً المولى العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسادد والتوفيق لما يحب و يرضى.

شكر السيد الرئيس فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود ، ثم فتح باب الأسئلة للحضور .

طلب السيد / علي طريف من رئيس هيئة الرقابة الشرعية الإطلاع على فحوى الرسالة التي تم تبادلها بين هيئة الرقابة الشرعية و بنك البحرين الإسلامي ومصرف البحرين المركزي و مضامينها. وجاء رد فضيلة الشيخ بأنه لا توجد لديه نسخة من الرسالة الآن ، ومن ثم جاء رد السيد رئيس الاجتماع بأن تتم جميع الأمور المتعلقة بعمليات الإستثمار والتمويل الخاصة بالبنك ضمن متطلبات الشريعة الإسلامية ولا خلاف على ذلك وهي خاضعة للتدقيق من قِبَل مصرف البحرين المركزي، ولكن نرفض تداول الرسائل الرسمية التي تتم بين البنك والمصرف المركزي حيث إن هذه الأمور الإدارية هي من إختصاص البنك وليست للعرض وذلك نظراً لسريتها. وقد أكد رئيس هيئة الرقابة الشرعية قائلاً بأنه ليست لدى هيئة الرقابة الشرعية أية ملاحظات على الجوانب الشرعية للبنك حيث إنها تسير على أكمل وجه و تتم متابعتها من قبل إدارة التنسيق ونسبة الأخطاء والله الحمد قليلة و تمت معالجتها وبيّن إنه كانت لديهم بعض الملاحظات الإدارية ولدى إدارة البنك الحق في نشرها أو عدم نشرها.

وحيث أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات من الحضور تمت المصادقة على التقرير.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

5. مناقشة واعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020م والمصادقة عليها.

قال السيد الرئيس بأنه قد تم إرفاق البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2020م مع الإعلان للاجتماع وتم نشره في الموقع الإلكتروني للبنك. لذا، نفتح باب النقاش حول تلك البيانات المالية بحضور السيد / أمير الديري المدير المالي للبنك وممثل شركة كي بي أم جي ، للرد على أية إستفسارات محاسبية محددة تحت هذا البند.

أثار السيد / علي طريف بعض الملاحظات والاستفسارات بشأن البيانات المالية ، جاءت كالتالي:

1. شكر إدارة البنك على التقرير السنوي الممتاز والذي جاء شاملاً.
2. نسبة التكاليف للدخل: حيث بلغت الكفاءة التشغيلية 60% في 2020 وهي لا زالت بعيدة جداً عن مستهدف 36% مع العلم بأن هذه النسبة لم تشمل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومن المستغرب بأن البنك الأهلي المتحد قد شمل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في هذه النسبة ، فما هو تعليق البنك. كذلك أطلب من مصرف البحرين المركزي توحيد هذه النسبة للمقارنة في السوق.
3. نسبة التمويل المتعثر بمحفظة التمويل (تكلفة المخاطر) بلغت 6% في سنة 2020 والتي لا تتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وهي 4% ولكن نوصي بمواصلة التحسن لتصل النسبة إلى اقل من 2.5% إن شاء الله.
4. ما هي نسبة تغطية السيولة في سنة 2019 و 2020. ولماذا لم يتم الإفصاح عنها إسوة بباقي المصارف في مملكة البحرين.
5. لماذا لم يتم إدراج نسبة صافي التمويل المستقر من ضمن مؤشرات الأداء الرئيسية ، علماً بأنها من ضمن المتطلبات النظامية من مصرف البحرين المركزي.
6. لم لاحظ تأثير خسائر التعديل في قائمة التدفقات النقدية من ضمن التعديلات على الأنشطة التشغيلية علماً بأن مصرف السلام ذكر هذا التأثير ، فما هو تعليقكم؟
7. بالنسبة إلى تفاصيل محفظة التمويل في قطاع الأفراد، لا نستطيع معرفة الأداء مثل إنكشافنا على القروض الشخصية، القروض العقارية، قروض السيارات، بطاقات الإئتمان ، فحبذا لو يتم تقديم تفصيل أكثر في السنوات القادمة لمعرفة أوجه الدخل والقصور.
8. بالنسبة إلى إيضاح رقم (9) لشركة الدور: هل هي شركة بحرينية أم هي موجودة في جزر الكايمن آيلاند؟
9. بالنسبة للمدقق الخارجي: أتقدم بالشكر للمدقق الخارجي حيث إنه قام بالأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتنا بشكل إيجابي و تنفيذها في بيانات المجموعة لسنة 2020م.
10. طلب إيضاح عن الدخل من الإستثمارات العقارية (إيضاح رقم 21 صفحة 84): هل هو دخل أم خسارة؟
11. سؤال للمدقق الخارجي: لماذا تم استخدام مصطلح Provision for Impairment في (إيضاح رقم 6.2 صفحة 104) علماً بأنه قد تم استخدام مصطلح Impairment allowance في باقي أجزاء التقرير السنوي.
12. لماذا لم يتم استخدام مخصص إنخفاض القيمة في (إيضاح رقم 24 في صفحة 84) وليس ذلك يعطي إنطباع عن المرحلة الثالثة من مخصص الخسائر الإئتمانية؟

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

أمر السيد الرئيس بتدوين كافة الأسئلة التي أثارها المساهم ليتم الرد عليها بالكامل لاحقاً وتضمينها في ملحق يرفق بالمحضر. قال السيد/ علي طريف بأن الهدف من طرح الأسئلة هي تدوينها في محضر الاجتماع للبناء عليه في المستقبل وليس الرد عليها لاحقاً. وقد أكد السيد الرئيس بأن المساهم قد أعطي الكثير من الوقت و لنكون أكثر واقعية يجب علينا إحترام الجميع وبناءً عليه نقرر بأن يتم الرد على جميع الأسئلة المطروحة لاحقاً ومن ثم تدوينها على هيئة مرفق مع محضر الاجتماع ونشرها في الصفحة الإلكترونية للبنك ، وهي الآلية التي سوف ننتهجها منذ الآن وصاعداً نظراً لكثرة أسئلة المساهم و طول الإجابة عليها وذلك للمحافظة على سير الاجتماع بشكل منظم و سلس حفاظاً على وقت الجميع ، مؤكداً على عدم وجود أية مخالفة في ذلك للأنظمة والقوانين و للتأكيد على ذلك ، طلب السيد الرئيس من ممثلي مصرف البحرين المركزي و وزارة التجارة والصناعة والسياحة تصحيحه إذا كان هذا الإجراء يعد مخالفاً للقانون. ولم يبدي أي من ممثلي مصرف البحرين المركزي أو وزارة التجارة والصناعة والسياحة أي اعتراض.

أثنى السيد/ رياض يوسف ممثل بنك البحرين الوطني على مقترح الرئيس التنفيذي وقرار الجمعية بشأن الرد على أسئلة الأخ علي لاحقاً إستغلالاً للوقت.

وحيث لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات أخرى بشأنها، فقد اعتمدت الجمعية العامة العادية البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31م.

6. بيان المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020 بين البنك والأطراف ذات العلاقة بما في ذلك مساهمي البنك الرئيسيين على النحو الوارد في الإيضاح المقيّد بالرقم (27) من البيانات المالية الموحدة وفقاً لأحكام المادة (189) من قانون الشركات التجارية البحريني.

قال السيد الرئيس بأنه قد تم الإفصاح عن تفاصيل المعاملات التجارية التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر عام 2020م بين البنك و الجهات ذات العلاقة في الفقرة رقم (27) وقد تم إصدار تقرير خاص من قبل مدققي حسابات البنك الخارجي مؤكداً عدم وجود أي معاملات مخالفة للقانون. ولم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات أخرى بشأنها.

7. الموافقة على توصية مجلس الادارة بإقرار الخسارة الصافية البالغ قدرها 12,562,700 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020 بما في ذلك تخصيص وتحويل التالي:

- أ- 122,089 دينار بحريني لصندوق الزكاة وتحويل مجلس الإدارة بتوزيعها.
- ب- 250,000 دينار بحريني للتبرع الخيري وتحويل مجلس الإدارة بتوزيعها.
- ج- تحويل مبلغ 12,934,789 دينار بحريني إلى الخسائر المتراكمة.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

طلب السيد الرئيس من السادة المساهمين الموافقة على توصية مجلس الإدارة في البند السابع. وقد أكد السيد/ رياض يوسف ممثل بنك البحرين الوطني موافقته على توصيات البند السابع.

وبما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات أخرى، صادقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 2020/12/31م على النحو المبين أعلاه.

8. الموافقة على دفع مبلغ إجمالي قدره 141,000 دينار بحريني كمكافأة لمجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020 بشرط الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

ذكر السيد الرئيس بأنه قد تم الحصول على الموافقة الرسمية من وزير التجارة والصناعة والسياحة على دفع مبلغ 141,000 دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

ذكر السيد/ علي طريف بأنه قد سجل إعتراضه في العام الماضي على هذا البند، ولكنه بعد التوضيح والشرح قام بسحب الإعتراض إبداءً لتعاونه. ولكن في هذا العام وبسبب الخسارة و حسب القانون، ذكر إنه يعترض على صرف المكافأة لجميع السادة الأعضاء الموقرين تاركاً الأمر في يد سعادة وزير التجارة والصناعة والسياحة، مبدياً إعتراضه على إدراج البند للحصول على موافقة المساهمين بعد الحصول على موافقة سعادة وزير التجارة والصناعة والسياحة. وجاء رد السيد الرئيس بأنه في كثير من الأحيان يأتي رد الوزارة بعد إجتماع الجمعية العامة بعد أن يتم تداول ومناقشة الموضوع ويتم شرح وجهات النظر والإستفسارات بين الطرفين وبالعادة تأخذ هذه الإجراءات بعض الوقت، ولكن هذه المرة حصلنا على رد سعادة الوزير قبل إنعقاد الجمعية العامة و يُشكر على ذلك، و قد تم تداول جدول الأعمال و الحصول على الموافقات الرسمية قبل ذلك.

وقد أكد السيد/ رياض يوسف ممثل بنك البحرين الوطني موافقته على هذا البند.

طرح السيد/ علي طريف ملاحظة للتدوين، وهي بأن شركة البحرين للسينما والتي يرأسها السيد الرئيس، وبالرغم من تعرضها لخسارة مماثلة لخسارة البنك قد إمتنع أعضاء مجلس إدارتها عن أخذ مكافآت وذلك لعدم تحقيق الأرباح أو دفع عوائد للمساهمين، فلماذا لم يتم إتباع النهج نفسه في بنك البحرين الإسلامي. جاء رد السيد الرئيس بأن السبب الرئيسي في طلب الحصول على مكافأة لأعضاء مجلس إدارة البنك هو بأن البنك قد حقق أرباحاً في العام 2020م ولكن المخصصات التي اضطررنا للتعامل معها بسبب الخسائر المتراكمة عبر السنين وبتوجيهات من قبل مصرف البحرين المركزي إنعكست سلباً على الناتج النهائي للبنك. وأضاف السيد الرئيس أن مكافأة المجلس هذه السنة تعادل نصف مكافأة العام السابق، وقد تم بيان هذه الأسباب للمسؤولين المعنيين وقامت الوزارة مشكورة بأخذها في عين الإعتبار و بالتالي الموافقة على صرف المكافأة.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

طلب السيد/ علي طريف تسجيل اعتراضه على دفع مكافأة لمجلس الإدارة وذلك لمخالفته للمادة القانونية رقم 188 والتي تقر بعدم دفع المكافأة في حالة تسجيل خسائر وعدم دفع الأرباح للمساهمين. وقد أمر السيد الرئيس بتدوين اعتراضه في المحضر.

وقد أكد المستشار القانوني للبنك بأن إدراج البند الثامن في جدول الأعمال للحصول على موافقة السادة المساهمين يعد من متطلبات القانون وبناء عليه تم إدراج البند وفقاً للقانون، وكذلك منح المكافأة لأعضاء المجلس أيضاً تم حسب القانون ولا توجد أية مخالفات قانونية بهذا الشأن.

بعد المناقشة، وافقت الجمعية العامة على دفع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 بمبلغ إجمالي قدره 141,000 ألف دينار بحريني، طبقاً لما ورد في التوصية أعلاه.

9. مناقشة تقرير حوكمة البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020 على النحو المطلوب من مصرف البحرين المركزي.

قال السيد الرئيس بأنه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، تم إعداد تقرير حوكمة البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020م وقد تم نشر التقرير على موقع البنك الإلكتروني.

أثار السيد / علي طريف بعض الملاحظات والاستفسارات بشأن تقرير حوكمة البنك جاءت كالتالي:

1. أرجو الإفادة بالبند التي لم يلتزم البنك بها في تقرير الحوكمة ولماذا، لكي تتم مناقشتها و تصحيحها في فترة لا تزيد عن 60 يوم من تاريخ انعقاد هذه الجمعية. و بخصوص المادة رقم (188) والمعدلة من قانون الشركات التجارية حسب المرسوم، هل يلتزم البنك بها أو لم يلتزم، ولماذا؟
2. هل يمكن إبلاغنا عن تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة واحدة، وتقييم أداء اللجان التابعة للمجلس كوحدة واحدة، والتقييم الذاتي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة؟
3. أصدرت شركة بورصة البحرين دليل الإستدامة ESG بتاريخ 15 يونيو 2020م والمكون من 23 معيار. هل تم الإطلاع عليه؟ وما هي المعايير التي سوف يلتزم بها البنك، وما هي المعايير التي لن يلتزم بها البنك، ولماذا؟
4. بند الأتعاب والشركات الخارجية: لماذا لم يتم الإفصاح عن أتعاب المدقق الخارجي لخدمات التدقيق والخدمات الإستشارية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في 2020م؟ مع العلم بأن هذا الإفصاح هو متطلب من قبل مصرف البحرين المركزي.

أكد السيد الرئيس بأن جميع الأسئلة التي وردت قد تم تدوينها وسوف يتم الرد عليها لاحقاً وسوف تُرفق في ملحق مع المحضر كما تقرر في هذا الاجتماع.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

حيث إنه لم ترد إستفسارات وملاحظات أخرى من السادة المساهمين، تمت المصادقة على تقرير حوكمة البنك لسنة 2020م الذي يتضمن التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب ما هو وارد في التقرير السنوي الموجود في موقع البنك الإلكتروني.

10. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020. تمت المصادقة من قبل المساهمين على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

11. تخفيض نسبة التشكيل لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية من خمسة إلى أربعة أعضاء، وإعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

قال السيد الرئيس بأنه رأى مجلس إدارة البنك إن عدد أربعة أعضاء كافياً لتحقيق الأهداف المرجوة من تكوين الهيئة خاصة وأن قواعد مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي للبنك ينص على ألا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ثلاثة أعضاء.

وبناء على ذلك نوصي بتعيين السادة أصحاب الفضيلة التالية أسماءهم :

1. فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف بن محمود آل محمود
2. فضيلة الشيخ محمد جعفر الجفيري
3. فضيلة الشيخ عدنان عبدالله القطان
4. فضيلة الشيخ نظام محمد صالح يعقوب

وطلب السيد الرئيس من السادة المساهمين الموافقة على هذا البند.

أبدى السيد/ علي طريف ملاحظة بأن إنضمام السيد عيسى مسيح إلى مجلس الإدارة العام الماضي كانت خطوة موفقة ، ولكن نرى في هذا العام تقليل عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، لذلك أود الإستماع إلى رأي فضيلة الشيخ رئيس هيئة الرقابة الشرعية حيال هذا الأمر. وجاء رد فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود بأن معيار هيئة المحاسبة ينص على تعيين 3 أعضاء كحد أدنى، وهذا الشأن هو من إختصاص مجلس الإدارة للبت فيه بحسب كثره المعاملات أو قلتها، ولم تُستشر في هذا الموضوع ولكن نأمل ألا يؤثر على عمل الهيئة.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

بعد الموافقة، قال السيد الرئيس: "نود بهذا الخصوص أن نتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة الشيخ الدكتور عصام العنزي على إسهاماته القيمة ودوره البارز في خدمة البنك من خلال عضويته في هيئة الرقابة الشرعية طوال فترة عمله في الهيئة.

وطلب فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود من مجلس الإدارة إرسال خطاب شكر لفضيلة الشيخ الدكتور عصام العنزي على إنجازاته وإسهاماته في هيئة الرقابة الشرعية خلال فترة عضويته، وهو ما أكد عليه السيد الرئيس.

12. إعادة تعيين كي بي ام جي كمدقق حسابات خارجي للعام 2021م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

تم تدوين اعتراض السيد/ علي طريف على إعادة تعيين السادة كي بي ام جي كمدقق خارجي قائلاً بأن أحدث الممارسات في العالم تحت بالتدوير كل خمس سنوات وعدم التشبث بشركة واحدة.

حيث لم ترد ملاحظات أخرى، تمت المصادقة على إعادة تعيين السادة كي بي ام جي. فخرو كمدققي الحسابات للسنة المالية 2021م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

13. أية مسائل أخرى تنشأ وفقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية البحريني.

لم يستلم مجلس الإدارة أي طلب من المساهمين طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم 21 سنة 2001م.

وبذلك، أعلن السيد الرئيس عن إنتهاء إجتماع الجمعية العامة العادية، شاكراً الحضور على مساهماتهم وحضورهم الإجتماع بغض النظر عن كثرة الأسئلة والمداخلات التي طُرحت والتي جاءت من باب الإفصاح والشفافية، وسوف يتم التعامل معها بطرق علمية دون أدنى شك.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م
المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

ثانياً: الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها رقم (26) في تمام الساعة 10:30 من صباح يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م عبر تقنية الإتصال بالفيديو، وذلك تنفيذاً للإجراءات الوقائية التي تطبقها الجهات المختصة بمكافحة إنتشار فيروس كورونا (COVID-19) والمتعلقة بتجنب التجمعات الكبيرة.

النصاب القانوني: مثل الحضور أصالة ووكالة عدد 933,452,248 سهماً و يعادل ذلك نسبة 87.73% من مجموع الأسهم بما يتعدى النسبة القانونية المطلوبة لعقد الجمعية العامة غير العادية وهي 66.67%

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لعام 2020م:

استهل الرئيس اجتماع الجمعية العامة غير العادية معلناً عن أن الحضور بلغ 933,452,248 سهماً بنسبة 87.73% من إجمالي أسهم البنك مما يعني تحقق نصاب عقد الجمعية العامة غير العادية المطلوب حسب القانون وقدره 66.67%. هذا وقد ناقشت الجمعية العامة غير العادية جدول الأعمال واتخذت القرارات التالية:

1. الموافقة على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية رقم (25) المنعقد بتاريخ 19 أبريل 2020.

ذكر السيد الرئيس بأنه قد تم التوقيع على محضر الاجتماع ومن ثم نشره بتاريخ 7 مايو 2020م وتم عرضه في الموقع الإلكتروني للبنك وموقع بورصة البحرين.

وبما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى، فقد تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق رقم (25) لعام 2020م والمنعقد في يوم الأحد 19 أبريل 2020م الموافق 25 شعبان 1441 هـ.

2. الموافقة على توصية مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي بإصدار رأسمال إضافي من الفئة الأولى (Additional Tier 1 Capital) عن طريق إصدار صكوك قابلة للتحويل تصل قيمتها إلى 40 مليون دينار بحريني وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع القرارات اللازمة ذات الصلة بالهيكلية وتحديد العائدات وقيمة الإصدار و التوقيت وكافة التفاصيل الأخرى بما في ذلك الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك القابلة للتحويل، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

أبدى فضيلة الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود ملاحظة عن موضوع تحديد العائدات قائلاً بأنه حبذا لو يتم عرض البند على هيئة الشريعة للنظر فيه لتأكيد الجانب الشرعي، وهذا ما وافق عليه السيد الرئيس قائلاً بأن الموضوع لم يتم البت فيه حتى الآن وهو مطروح للموافقة ولكن سوف يتم عرضه على الهيئة الشرعية بعد الموافقة عليه.

ثم أتت مداخلة المساهم علي طريف قائلاً: هل يُعد إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى (Additional Tier 1 Capital) عن طريق إصدار صكوك قابلة للتحويل تصل قيمتها إلى 40 مليون دينار بحريني من ضمن أدوات الإنقاذ الخاصة أم من ضمن أدوات سعة الإمتصاص الإجمالية، أم الأثنان معاً. كذلك، ما هي تكلفة التمويل المتوقعة على هذا النوع من الصكوك الرأسمالية وما هي الفئات المستهدفة للإكتتاب في هذه الصكوك إذا تمت الموافقة على التنازل عن حقوق أولوية المساهمين.

وقد طلب السيد الرئيس من سكرتر المجلس تدوين ملاحظات المساهم والرد عليها لاحقاً أسوة بأسئلته حول البنود السابقة .

وبما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى، فقد تمت الموافقة على توصية مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي بإصدار رأسمال إضافي من الفئة الأولى (Additional Tier 1 Capital) عن طريق إصدار صكوك قابلة للتحويل تصل قيمتها إلى 40 مليون دينار بحريني وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع القرارات اللازمة ذات الصلة بالهيكلية و تحديد العائدات و قيمة الإصدار و التوقيت وكافة التفاصيل الأخرى بما في ذلك الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك القابلة للتحويل، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

3. التنازل عن حقوق أولوية المساهمين للإكتتاب في الصكوك القابلة للتحويل بموجب البند (2) أعلاه.

طلب فضيلة الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود شرح هذا البند ، وقد قام المساهم علي طريف بالمداخلة قائلاً لفضيلة الشيخ بأننا بصفتنا مساهمون في بنك البحرين الإسلامي لدينا الحق في الإكتتاب بالكامل لدعم رأس مال البنك . وقد حدث هذا الأمر سابقاً في المصرف الخليجي التجاري، حيث يرى مجلس إدارة البنك بأن نقوم نحن المساهمون بالتنازل عن حقنا ، ويبدو بأن هناك طرف خارجي سوف يدخل في العملية.

جاء رد السيد/ أمير دبيري مدير تنفيذي – الرقابة المالية - بأننا نطالب في هذا البند بالتنازل عن حقوق الأقلية المساهمة ليتسنى للمجموعة الأم ألا وهي بنك البحرين الوطني بشراء الحقوق بالكامل. وأشار السيد/ علي طريف بأن البند لا يذكر حقوق أقلية المساهمين بل أولوية المساهمين ، وتم التصحيح من قبل المستشار القانوني منوهاً بأن البند يطلب التنازل عن حقوق الأولوية لكل المساهمين حيث أن القانون ينص على أولوية المساهمين في الإكتتاب في أي إصدار جديد ، وحيث إن بنك البحرين الوطني هو الذي سيمتلك الصكوك لذلك سوف تكون له الأولوية في تحويل الصكوك إلى أسهم. فتساءل فضيلة الشيخ الدكتور/ عبداللطيف

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

آل محمود قائلاً هل أفهم بأن بنك البحرين الوطني لن يدخل في عملية شراء تلك الصكوك؟ وجاء رد الرئيس التنفيذي بالنفي مبيناً أن بنك البحرين الوطني هو الذي سيقوم بشراء تلك الصكوك بالكامل والتي هي قابلة للتحويل إلى أسهم لاحقاً، وكان رد فضيلة الشيخ مؤكداً بأن هذه العملية ستؤدي إلى إستحواذ بنك البحرين الوطني على بنك البحرين الإسلامي بنسبة أعلى من 90% من الأسهم وبالتالي يخرج بقية المساهمين الذين لم يبيعوا أسهمهم.

و رداً على إستفسار فضيلة الشيخ، جاءت مداخلة السيد/ كابي الحكيم - الرئيس التنفيذي للمجموعة للشئون القانونية و سكرتير مجلس إدارة بنك البحرين الوطني وممثل بنك البحرين الوطني في الإجتماع - قائلاً بأن ما نقوم بطرحه اليوم هو تفويض مجلس الإدارة لبنك البحرين الإسلامي بتحديد الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك القابلة للتحويل بعد الحصول على الموافقات اللازمة من قبل الجهات الرقابية. ونحن بصفتنا ممثلين لبنك البحرين الوطني نوافق على هذا البند.

ثم كرر فضيلة الشيخ سؤاله الأول وهو معنى التنازل عن حقوق أولوية المساهمين للإكتتاب، وقام السيد/ كابي الحكيم بالتأكيد مجدداً بأن بنك البحرين الوطني غير معني بالتنازل عن حقوق الأولوية لأنه سوف يكتب بالصكوك بالكامل، وهو ما يعني بطريقة غير مباشرة موافقة المساهم على التنازل عن حقه في الإكتتاب، إلا إذا قرر مجلس إدارة البنك غير ذلك، وهي عملية فنية ولكن يظل القرار عند مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي بعد مناقشته مع مصرف البحرين المركزي. لذلك نؤكد رداً على سؤال فضيلة الشيخ إن مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي سيقوم بطرح الصكوك فقط على بنك البحرين الوطني وبالتالي سوف يكون حكماً على بقية المساهمين التنازل عن حق الأولوية وإعطاء بنك البحرين الوطني حق الإكتتاب وضخ السيولة بينك البحرين الإسلامي.

ثم تساءل السيد/ علي طريف لماذا لا يقوم بنك البحرين الوطني بالإكتتاب مع المساهمين الحاليين مع وضع سقف بقيمة 40 مليون دينار؟ فجاء رد السيد/ كابي بأن القرار حول هذه المسألة بيد مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي وإن الجمعية العامة غير العادية اليوم ستقرر الموافقة على مبدأ إصدار الصكوك بسقف معين وتفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرارات المناسبة بعد التشاور مع الجهات الرقابية.

وأبدى السيد/ علي طريف اعتراضه على هذا البند، على أن يتم التنازل من قبل جميع المساهمين بما في ذلك بنك البحرين الوطني، لكي يتسنى للأقلية من المساهمين الحفاظ على نسبتهم من الأسهم في حال عدم رغبتهم في البيع، وقد تم تسجيل اعتراضه وسوف ينظر في قانونيته ويتم التشاور فيه مع مصرف البحرين المركزي.

من ثم جاءت مداخلة السيدة/ علياء عمران - ممثل مصرف البحرين المركزي، بأنه كما تم التطرق إليه مسبقاً مع مدير الإلتزام والحكومة السيد مزار جلال والقسم القانوني بأنه يجب التصويت على هذا البند من قبل السادة المساهمين بإستثناء بنك البحرين الوطني وبالتالي تُحتسب نسبة المعارضين والموافقين بدون إحتساب نسبة بنك البحرين الوطني.

محضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020م المنعقدتين في يوم الثلاثاء 10 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م

وبناءً عليه تم طرح الموضوع للتصويت ، وجاءت النتيجة كالآتي:

- السيد/ علي جعفر طريف (يملك عدد 766 سهم تعادل 0.0000720%) – معترض
- الأئمة / دلال الدويسان (ممثل الأمانة العامة للأوقاف - الكويت بنسبة 7.177%) – موافق
- السيدة/ شيري سليمان (ممثل بنك ABC الإسلامي 1.733%) – موافق

لم يبد أي مساهم آخر اعتراضه.

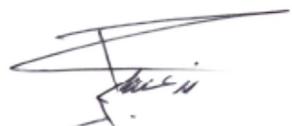
وبذلك، وافقت الجمعية العامة غير العادية على التنازل عن حقوق أولوية المساهمين للاكتتاب في الصكوك القابلة للتحويل بموجب البند (2) أعلاه.

4. أية مسائل أخرى تنشأ وفقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية البحريني.

لم يستلم مجلس الإدارة أي طلب من المساهمين طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم 21 سنة 2001 م.

حيث لم تكن هناك أية موضوعات أخرى للمناقشة ، فقد أعلن السيد الرئيس عن انتهاء الاجتماع ، شاكرًا الجميع على حضورهم وبالأخص السادة المساهمين على مشاركتهم الفعالة ، متمنياً للجميع وللبنك دوام التوفيق والنجاح خاتماً كلامه بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنتهى الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً.

	الدكتور/ عصام عبدالله فخرو رئيس مجلس الإدارة ورئيس اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
	السيدة / ندى إسحاق عبدالكريم سكرتير مجلس الإدارة

ملحق لمحضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020 المنعقدتين في يوم الثلاثاء 9 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م.

أسئلة و إستفسارات السيد / علي جعفر طريف (يمك عدد 766 سهم تعادل 0.0000720%) والتي وردت في إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك البحرين الإسلامي بتاريخ 23 مارس 2021م والتي لم يتم الرد عليها أثناء الإجتماع نظراً لضيق الوقت :

أولاً : أسئلة متعلقة بجدول أعمال الجمعية العامة العادية:

البنك الخامس: مناقشة واعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020 والمصادقة عليها.

1. شكر إدارة البنك على التقرير السنوي الممتاز والذي جاء شاملاً.

علم ، مع الشكر.

2. نسبة التكاليف للدخل: حيث بلغت الكفاءة التشغيلية 60% في 2020م وهي لا زالت بعيدة جداً عن مستهدف 36% مع العلم بأنها لم تشمل هذه النسبة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومن المستغرب بأن البنك الأهلي المتحد قد شمل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في هذه النسبة ، فما هو تعليق البنك. كذلك أطلب من مصرف البحرين المركزي بتوحيد هذه النسبة للمقارنة في السوق.

ليس من المتعارف عليه شمل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في حساب نسبة الكفاءة التشغيلية. وبالرغم من مساعي البنك لخفض المصاريف التشغيلية وتكلفة التمويل، أنت النتائج عكسية بسبب جائحة كورونا ووضع سقف لدخل الرسوم والعمولات من قبل مصرف البحرين المركزي مما أدى إلى انخفاض كبير في الدخل من الرسوم والعمولات ، هذا بالإضافة إلى قرار مصرف البحرين المركزي بإيقاف احتساب الأرباح من البطاقات الإئتمانية لمدة 6 أشهر.

3. نسبة التمويل المتعثر بمحفظة التمويل (تكلفة المخاطر) بلغت 6% في سنة 2020م والتي لا تتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وهي 4% ولكن نوصي بمواصلة التحسن لتصل النسبة إلى أقل من 2.5% إن شاء الله.

لو استثنينا الحسابات منخفضة القيمة بسبب فترة السماح من إجمالي التمويلات المتعثرة ستصبح النسبة 2%.

4. ما هي نسبة تغطية السيولة في سنة 2019 و 2020. ولماذا لم يتم الإفصاح عنها إسوة بباقي المصارف في مملكة البحرين.

لا يوجد متطلب نظامي أو معيار محاسبي يفرض الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة ولكن نود أن نلفت انتباهكم بمعدلات سيولة مرتفعة تتجاوز متطلبات الحد الأدنى المفروضة من مصرف البحرين المركزي بكثير.

ملحق لمحضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020 المنعقدتين في يوم الثلاثاء 9 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م.

5. لماذا لم يتم إدراج نسبة صافي التمويل المستقر من ضمن مؤشرات الأداء الرئيسية ، علماً بأنها من ضمن المتطلبات النظامية من مصرف البحرين المركزي.
صافي نسبة التمويل المستقر البالغة 126% كما في 31 ديسمبر 2020م مدرجة في إيضاح رقم (2).
6. لم ألاحظ تأثير خسائر التعديل في قائمة التدفقات النقدية من ضمن التعديلات على الأنشطة التشغيلية علماً بأن مصرف السلام ذكر هذا التأثير ، فما هو تعليقكم.
خسائر التعديل تعتبر بند غير نقدي ولا يترتب عليه أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة لذلك ليس لها تأثير على قائمة التدفقات النقدية.
7. بالنسبة إلى تفاصيل محفظة التمويل في قطاع الأفراد، لا نستطيع معرفة الأداء مثل إنكشافنا على القروض الشخصية، القروض العقارية، قروض السيارات، بطاقات الإئتمان ، فحبذا لو يتم تقديم تفصيل أكثر في السنوات القادمة لمعرفة أوجه الدخل والقصور.
سوف يؤخذ اقتراحكم بعين الاعتبار.
8. بالنسبة إلى إيضاح رقم (9) لشركة الدور: هل هي شركة بحرينية أم هي موجودة في جزر الكايمن آيلاند؟
شركة بحرينية.
9. بالنسبة للمدقق الخارجي: أتقدم بالشكر للمدقق الخارجي حيث إنه قام بالأخذ بعين الاعتبار ملاحظتنا بشكل إيجابي و تنفيذها في بيانات المجموعة لسنة 2020م.
علم ، مع الشكر.
10. طلب إيضاح عن الدخل من الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم 21 صفحة 84): هل هو دخل أم خسارة؟
خسارة في العام الحالي وربح في العام الماضي.

ملحق لمحضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020
المنعقدتين في يوم الثلاثاء 9 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م.

11. سؤال للمدقق الخارجي: لماذا تم استخدام مصطلح Provision for Impairment في (إيضاح رقم 6.2 صفحة 104) علماً بأنه قد تم استخدام مصطلح Impairment allowance في باقي أجزاء التقرير السنوي.
المصطلحين متعارف عليهما طبقاً للمعايير المحاسبية.

12. لماذا لم يتم استخدام مخصص انخفاض القيمة في (إيضاح رقم 24 في صفحة 84) وليس ذلك يعطي إنطباع عن المرحلة الثالثة من مخصص الخسائر الإئتمانية؟
يشمل مخصص انخفاض القيمة الخسائر في جميع الأصول بما فيها الأصول التي لا يغطيها المعيار المحاسبي المالي (30).

البند التاسع: مناقشة تقرير حوكمة البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020 على النحو المطلوب من مصرف البحرين المركزي.

1. أرجو الإفادة بالبند الذي لم يلتزم البنك بها في تقرير الحوكمة ولماذا، لكي تتم مناقشتها وتصحيحها في فترة لا تزيد عن 60 يوم من تاريخ إنعقاد هذه الجمعية. و بخصوص المادة رقم (188) والمعدلة من قانون الشركات التجارية حسب المرسوم، هل يلتزم البنك فيها أو لم يلتزم ولماذا؟

التزم البنك بمتطلبات الحوكمة السارية، أما فيما يتعلق بتطبيق نص المادة 188 من قانون الشركات التجارية فإن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة أجلت تطبيقها على كافة الشركات المساهمة هذه السنة لإتاحة الوقت الكافي لرسم السياسات المناسبة لتحقيق الغاية من تشريعها، وأن البنك شأنه شأن كافة الشركات المساهمة، يأمل في استمرار التشاور مع الوزارة بشأن وضع الضوابط المناسبة لتطبيقها على نحو يوازي أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة، علماً بأن البنك ملتزم بالامتثال لكافة القوانين والأنظمة.

2. هل يمكن إبلاغنا عن تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة واحدة، وتقييم أداء اللجان التابعة للمجلس كوحدة واحدة، والتقييم الذاتي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة؟

أجرت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ("اللجنة") تقييماً لمجلس الإدارة ولجانه من خلال توزيع الاستبيانات على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، وتبع ذلك تقييم اللجان والأعضاء. وقد أعربت اللجنة عن ارتياحها للنتائج الإيجابية. ليس هناك ما يستلزم عرض تفاصيل محددة تتعلق بكل عضو.

ملحق لمحضر اجتماعي الجمعية العامة العادية رقم (45) والجمعية العامة غير العادية رقم (26) لعام 2020 المنعقدتين في يوم الثلاثاء 9 شعبان 1442 هـ الموافق 23 مارس 2021م.

3. أصدرت شركة بورصة البحرين دليل الإستدامة ESG بتاريخ 15 يونيو 2020م والمكون من 23 معيار. هل تم الإطلاع عليه؟ وما هي المعايير التي سوف يلتزم بها البنك، وما هي المعايير التي لن يلتزم بها البنك، ولماذا؟

استعان البنك بخبير مختص في هذا الشأن لتطبيق متطلبات المعمول بها في ESG. يتم توسيع دائرة الإفصاح في التقرير السنوي إلى أقصى حد ممكن بعد التأكد من عدم مخالفة قوانين السرية. سيؤكد التصنيف الصادر عن مجلس إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات امتثال البنك لمتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

4. بند الأتعاب والشركات الخارجية: لماذا لم يتم الإفصاح عن أتعاب المدقق الخارجي لخدمات التدقيق والخدمات الإستشارية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في 2020م؟ مع العلم بأن هذا الإفصاح هو مطلب من قبل مصرف البحرين المركزي.

ليس هناك ما يمنع المساهمين من الاستعلام والحصول على المعلومات المتعلقة بأتعاب التدقيق. لقد تلقينا مثل هذه الطلبات في الماضي ولا يزال الوضع يسير على ذات النهج. يمكن للمساهمين الراغبين في الحصول على المعلومات المتعلقة بأتعاب المدققين التواصل مع المدير المالي للبنك وسيتم تزويدهم بهذه المعلومات.

ثانياً: أسئلة متعلقة بجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

البند الثاني: الموافقة على توصية مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي بإصدار رأسمال إضافي من الفئة الأولى (Additional Tier 1 Capital) عن طريق إصدار صكوك قابلة للتحويل تصل قيمتها إلى 40 مليون دينار بحريني وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع القرارات اللازمة ذات الصلة بالهيكلية و تحديد العائدات و قيمة الإصدار و التوقيت وكافة التفاصيل الأخرى بما في ذلك الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك القابلة للتحويل، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

هل يُعد إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى (Additional Tier 1 Capital) عن طريق إصدار صكوك قابلة للتحويل تصل قيمتها إلى 40 مليون دينار بحريني من ضمن أدوات الإنقاذ الخاصة أم من ضمن أدوات سعة الإمتصاص الإجمالية، أم الأثنان معاً. كذلك، ما هي تكلفة التمويل المتوقعة على هذا النوع من الصكوك الرأس مالية، ومن هي الفئات المستهدفة للإكتتاب في هذه الصكوك إذا تمت الموافقة على التنازل عن حقوق أولوية المساهمين.

يعتبر من ضمن أدوات سعة الإمتصاص ولم يتم الانتهاء من تحديد المبلغ وإجمالي التكلفة لحد الآن ولكن نتوقع أن يكون السعر أفضل من متوسط تكلفة التمويل في السوق. سوف يكون بنك البحرين الوطني المكتتب الرئيسي والوحيد لهذا الإصدار.